

## ويل لقاضي الأرض من عدالة السماء

### بقلم الياس بجاني

#### مسؤول لجنة الإعلام في المنسقية العامة للمؤسسات اللبنانية الكندية

غريب أمر الفريق اللبناني من رجال الدين والدنيا المستميت لإبقاء هيمنة الشقيقة على مقدرات لبنان واللبنانيين إلى ما لا نهاية، فهو يلجأ لحجج وتبريرات واهية لم تعد تتطلي حتى على الأطفال وفيها استخفاف فاضح لعقول الناس وإهانة لذكائهم وبصيرتهم. وهؤلاء استبدلوا أسنتهم بأخرى خشبية وأصبحوا مجرد أبواق لفرامانات الخارج، في حين انحدر خطابهم عقب مقررات مؤتمر لوس أنجلوس الماروني، وذكرى ٧ آب القمعية، ومشروع قانون محاسبة سوريا الأميركي، إلى ما تحت القاع ضارباً عرض الحائط أبسط مقومات الوطن والمواطنة. فهم يسوقون لمشاركة السيادة مع الشقيقة وربط مصير الكيان اللبناني باستمرارية هيمنتها عليه، وإلا سحبوا اعترافهم به.

واللافت أن المواردنة منهم سلكوا (الوزير سليمان فرنجية) وسائل الترهيب والترغيب مدعين أن المسلمين سينقضون على المسيحيين ليسيطروا على الحكم في حال أجبر الجيش السوري على الانسحاب كونهم يشكلون الأكثرية العددية. فيما تولى آخرون استحضار خطاب السبعينات ومصطلحاته العكاظية متهمين كل المطالبين بتنفيذ القرار الدولي ٥٢٠ بالخيانة وناعتينهم بيهود الداخل، المتصهينين، المتأمركين، وبالمستقوين بالخارج لضرب سوريا الصمود والخ.

حتى أن سماحة مفتي طرابلس طالب رسمياً بمحاكمة كل السيايين قائلاً: «إن ما أثير في الأيام الأخيرة في الاحتفال الاستعراضي في انطلياس وما نقلته إحدى المحطات المرئية عن أحد المقيمين في الخارج من دعوة للثورة في لبنان يشكل مسألة قانونية سواء بالتحريض الطائفي، أو التشكيك بالدولة أو بالمساس بالنظام، أو بالدعوة لتغيير الدستور وإلغاء الاستقلال الوطني بوضع لبنان تحت سلطة وصاية دولية، أو بالتناول على دولة شقيقة، الأمر الذي يهدد السلم الوطني ويمهد لفتنة بين المواطنين، ما يرتب على النيابة العامة التمييزية اتخاذ الإجراءات القانونية لوضع حد للتجاوزات الخطيرة التي أصبحت تفرض على الدولة العمل على حماية الوطن من التصدع والتصدي لتدخل أدوات الصهيونية في الكونغرس الأميركي».

نحن مع سماحة الشيخ في ضرورة تحرك النيابة العامة لمحاكمة كل الذين يستقون بالخارج ويدعون للثورة ويهددون ما يسمى بالسلم الأهلي. ولكن من هم الذين استقوا ويستقون بالخارج السوري ليصلوا دون وجه حق إلى مراكز الرئاسة الثلاث، الحقايب الوزارية، مقاعد مجلس النواب، مواقع الزاعمات الدينية والمدنية، وظائف الدولة، وغيرها الكثير؟

ترى من يهدد السلم الأهلي أكثر من حملة الخناجر والسيوف والبلطات؟ ومن ينفذ للخارج المسرحية تلو الأخرى لتصديق الداخل وزرع روح الشقاق بين أبناء الوطن الواحد؟ ومن هم الذين يتباهون بعباءات الشقيقة وينكرون على الوطن كيانه، حقوق إنسانه وهويته ويرفضون تحرير قراره وفك أسر شعبه؟ بالطبع ليسوا هم السيادةيون الذين يطالبون العالم والأمم المتحدة بأرقى الوسائل الحضارية تنفيذ القرار الدولي ٥٢٠ والانعقاد من العبودية. وبالتأكيد ليسوا من يُسوّق لمشروع قانون محاسبة سوريا في الولايات المتحدة كون هؤلاء يحاولون تغيير قرار اتخذته سوريا وإسرائيل معاً بمباركة أميركية ورضى عربي بتوكيل أمر لبنان للنظام السوري منذ سنة ١٩٧٦، والذي على أساسه وطبقاً لخطوطه الحمر، (السورية الإسرائيلية) التي ما زالت قائمة، دخل الجيش السوري إلى لبنان ولا يزال فيه رغم القرارات الدولية والاتفاقيات الإقليمية وإرادة اللبنانيين.

من يجب تحويلهم إلى المحاكمة هم أولئك الذين لا يؤمنون بديمومة ونهائية لبنان ال ١٠٤٥٢ كيلو متراً مربعاً وطناً نهائياً لجميع أبنائه، الجاحدين بتاريخه، بحضارته، بهويته، بتعددية مجتمعه وحق شرائحه التسعة عشرة المحافظة على فرادتها ضمن البوتقة اللبنانية.

الذين يجب تحويلهم إلى المحاكمة على سبيل المثال لا الحصر هم الذين يسمحون باستمرار الجزر الأمنية، ويحمون فيها الفارين من وجه العدالة، يُعيقون قيام دولة القانون والمؤسسات، يسيسون القضاء، يُبورن الأرض، يفكرون الناس ويجبرونهم على الهجرة، يفتلون المصانع، يمنعون قوى الشرعية من أن تكون سياجاً للوطن، يُبقون السلاح في أيدي الأصوليين والمليشيات والأحزاب، يفرضون الضرائب، يسرقون الأملاك، يصحرون الجبال، يلوثون الهواء، يشرعون التهريب، يغرقون السوق اللبناني بالعمالة الغربية، يعتدون على حرمة الناس، يعتقلون الأحرار، يبعدون ويقتلون ويسجنون القيادات الوطنية ويتآمرون على مستقبل أجيال الوطن وتطول القائمة وتطول. نعم هؤلاء هم من يجب محاكمتهم وليس السيادةيين المطالبين بالسيادة والاستقلال والقرار الحر وخروج الجيش السوري وإفرازاته. لقد صدق من قال: "ويل لقاضي الأرض من عدالة السماء" وهذه العدالة لا بد آتية وعندها يكون البكاء وصريف الأسنان.

**ملاحظة: بريد كاتب المقال**  
**[phoenicia@hotmail.com](mailto:phoenicia@hotmail.com)**